فجوة النمو "حالة الأردن" (١٩٩٩-٢٠١٠)

عبد المعطى أرشيد وعبد الله حسن وحسن ناصر*

ABSTRACT

Growth Gap: "The case of Jordan 1999-2010"

The purpose of this study is to estimate the growth gap in the Jordanian economy over the period (1999-2010) depending on the Two Gaps Model. The study also aims at investigating the role of domestic and foreign resources in the economic growth of Jordan during the period (1973-1998) using the Harrod- Domar growth model. Moreover, it explores the conditions necessary for increasing self- dependency in achieving targeted growth rates.

One of the main findings of the study is that the Jordanian economy will face a problem of foreign trade exchange gap for the period (1999-2010). In the meantime the domestic saving gap would also tend to increase. The study suggests that the Jordanian economy should move toward enhancing the role of domestic resources in achieving the estimated growth rates during the period (1973-1998).

* أستاذ مساعد فى قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن.

* أستاذ مشارك فى قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن.

* مساعد بحث وتدريس فى قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن.

مقدمة

تؤكد الأدبيات الاقتصادية على أهمية توافر التمويل الكافى لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادى وللوصول إلى اقتصاديات ذاتية الحركة قادرة على التقدم والتطور من خلال مواردها المحلية، لذا يعد توفر التمويل اللازم لتنفيذ برامج الاستثمار المخططة عاملاً رئيسياً فى إحداث التغيير والتنمية.

وتشير تلك الأدبيات إلى أن الدول النامية ــ ومن ضمنها الأردن ــ تعانى من تدنى معدلات الادخار المحلية فيها، الأمر الذى دعا بعض الاقتصاديين إلى القول بأن تلك الدول تدور فى حلقة مفرغة أطلق عليها اسم الحلقة المفرغة للفقر The Vicious circle of Poverty[1] .

وقد أشار بعض الاقتصاديين إلى صعوبة تحقيق معدلات النمو الاقتصادى والاجتماعى التى تسعى الدول النامية إلى تحقيقها من خلال الاعتماد على مواردها المحلية فقط، وبالتالى يؤكد البعض منهم على أهمية توفير الموارد الخارجية فى تحقيق المعدلات المرغوبة من النمو الاقتصادى وفى التغلب على ما يعرف بحلقة الفقر المفرغة.

ويرى أنصار المدرسة التقليدية Conventional School أن الدول التى تسعى إلى تحفيز معدلات النمو الاقتصادى فيها دون الاعتماد على الموارد الخارجية تحتاج إلى توفير المتطلبات التمويلية اللازمة لتحقيق ذلك من خلال مواردها (مدخراتها) المحلية، أو من خلال المستوردات الممولة من إيرادات صادراتها، وبالتالى فإن عدم مقدرة تلك الدول على توفير تلك المتطلبات يعنى وجود محددات تقيد النمو الاقتصادى وتؤثر سلبياً فيه.

وحسب ما يرى التقليديون، فإن المحددات الرئيسية التى تقيد النمو الاقتصادى فى الدول النامية تتمثل فى:

١-انخفاض معدل المدخرات المحلية دون مستوى الاستثمار اللازم لتحقيق معدلات النمو المستهدفة فيها، وهذا ما يعرف بفجوة المدخرات المحليةDomestic Saving Gap .

٢-عدم توفر العملات الأجنبية المتحققة لدى هذه الدول بالمستوى اللازم للحصول على متطلباتها الاستيرادية اللازمة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة، وهذا ما يعرف بفجوة العملات الأجنبية (فجوة التجارة الخارجية) Foreign Exchange Gap .

وبالتالى فإنه يجب العمل على توفير الموارد المالية اللازمة لجسر الفجوة الكبرى من هاتين الفجوتين، وإزالة المحددات التى تواجه عملية التنمية فى هذه الدول.

وقد اعتمدت المدرسة التقليدية على نموذج الفجوتين Two (Dual) Gaps Model فى تحليلها للعلاقة ما بين مصادر التمويل (وخاصة الخارجية منها) والتنمية الاقتصادية (النمو)، ويعتبر نموذج الفجوتين امتداداً لنموذج هارود ــ دومار للنمو Horrod – Domar Growth Model الذى شكل الأساس النظرى لمعظم الدراسات السابقة ذات الصلة[٢].

هدف الدراسة وأهميتها

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير وقياس الفجوة المقيدة للنمو الاقتصادى فى الأردن خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٠) بالاعتماد على نموذج الفجوتين، وقياس دور الموارد المحلية والخارجية فى النمو الاقتصادى المقدر خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٨)، بالاعتماد على نموذج هارود ــ دومار للنمو. والتعرف على الشروط اللازمة لوصول الاقتصاد إلى مرحلة الاعتماد على الذات فى مجال التمويل.

وتكمن أهمية هذه الدراسة فى أنها تعتبر من أولى الدراسات التى تتناول قياس وتقدير الفجوة المحددة للنمو الاقتصادى فى الأردن بالاعتماد على نموذج الفجوتين، وتحاول الإجابة على العديد من التساؤلات المهمة ومنها:

- هل سيتمكن الاقتصاد الأردنى من تحقيق معدلات النمو الاقتصادية المستهدفة ــ من قبل صانع القرار الاقتصادى ــ من خلال الاعتماد على الموارد المالية المحلية ودون الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية؟.
- ما هو حجم الموارد المالية (رأس مال أجنبى، محلى) اللازم للتغلب على الفجوة المحددة للنمو، وتحقيق معدلات النمو المستهدفة؟.
- كيف يمكن تقليل الاعتماد على الموارد الخارجية، وزيادة الاعتماد على الموارد المحلية فى تحقيق المعدلات المستهدفة من النمو، وما هى الإجراءات والسياسات اللازمة لتحقيق ذلك؟.

تسلسل الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة السابقة تم تقسيمها إلى عدة أجزاء تناولت فى مجملها:

١-المقدمة، وتضمنت استعراض أهداف الدراسة، وأهميتها، وتسلسلها، ومنهجيتها، ومصادر البيانات والمعلومات.

٢-استعراض الإطار النظرى لنموذج الفجوتين.

٣-تحديد منهجية قياس فجوة النمو فى الاقتصاد الأردنى، وتقدير قيمة تلك الفجوة خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٠).

٤-قياس دور الموارد المحلية والخارجية فى النمو المقدر خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٨)، والشروط اللازمة لوصول الاقتصاد إلى مرحلة الاعتماد على الذات فى مجال التمويل.

٥-وأخيراً أهم النتائج والتوصيات التى توصلت إليها الدراسة.

منهجية الدراسة ومصادر البيانات

استخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية Time Series Data خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٨) فى تحليلها وتقديرها للعلاقات الإحصائية والتنبؤية المختلفة بين المتغيرات المشمولة فى الدراسة، مثلما اعتمدت على استخدام أسلوب الانحدار الخطى Linear Regression فى قياس وتقدير بعض العلاقات الإحصائية بين متغيرات الدراسة باستخدام برمجية Econometric Views (E views) الخاصة بتحليل بيانات السلاسل الزمنية.

وتعتمد الدراسة على المعلومات والبيانات الإحصائية المنشورة وغير المنشورة فى وزارة التخطيط، والتقارير والنشرات الشهرية والسنوية للبنك المركزى الأردنى، ودائرة الإحصاءات العامة، وكذلك بعض نشرات وتقارير صندوق النقد الدولى (IMF) ومن أهمها: الإحصائية المالية الدولية (IFS).

١-الإطار النظرى لنموذج الفجوتين:

تقوم الفكرة الرئيسية لنموذج الفجوتين على وجود علاقة وثيقة بين مستوى المدخرات المحلية والمستوردات من جانب، ومستوى التمويل الخارجى من جانب آخر، فإذا كان حجم المدخرات المحلية المتحققة فى الاقتصاد أقل من حجم الاستثمار اللازم لتحقيق معدل النمو المستهدف (مما يعنى وجود فجوة فى المدخرات المحلية)، أو كانت قيمة المستوردات تفوق ما أمكن توفيره من حصيلة الصادرات (مما يعنى وجود فجوة فى التجارة الخارجية) كلما ازدادت الحاجة إلى التمويل الخارجى، وبالتالى فإن دور الموارد الخارجية يكمن فى جسر الفجوة الكبرى من هاتين الفجوتين[٣].

١-١ فجوة المدخرات المحلية *Domestic (Investment) Saving Gap*

فى الإطار العام لنموذج هارود ــ دومار[٤]، فإن معدل النمو فى الناتج (r) يعتمد على معدل الادخار (الاستثمار) ومعدل التغير فى رأس المال للإنتاج

Incremental Capital Output Ratio (ICOR) (كمية رأس المال "الاستثمار" اللازمة لتغيير الإنتاج بمقدار وحدة واحدة).

وهو ما يمكن تمثيله رياضياً بالمعادلة التالية:

$$r = sa \div c \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (١)$$

or

$$r = sa \times p$$

حيث:

r : معدل النمو فى الناتج المحلى ($r = \Delta y \div y$)

sa : معدل الادخار (الاستثمار) إلى الناتج ($sa = S \div Y = I \div Y$)

C : معدل التغير فى رأس المال (K) للإنتاج (Y)،

($C = \Delta K \div \Delta Y = I \div \Delta Y$)

P : إنتاجية رأس المال (معكوس C) ($P = 1 \div C$)

Y : الناتج المحلى الإجمالى

I : الاستثمار

S : المدخرات المحلية

وبالتالى ومن خلال المعادلة (١)، يكون معدل الادخار (الاستثمار) المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف (r) هو:

$$sa = cr \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (٢)$$

وبالتالى إذا كانت المدخرات المحلية دون مستوى الاستثمار اللازم لتحقيق معدل النمو المستهدف (r)، فإنه يوجد لدينا فجوة مدخرات محلية، هى فى سنة الأساس:

$$Fo = Io - So = cr\ Yo - sa\ Yo = (cr - sa)\ Yo \quad .....(٣)$$

حيث:

Fo : قيمة فجوة المدخرات المحلية فى سنة الأساس.

Io : الاستثمار في سنة الأساس.

So : الادخار فى سنة الأساس.

Yo : الناتج المحلى فى سنة الأساس.

C : نسبة التغير فى رأس المال للإنتاج (ICOR).

sa : معدل الادخار ($sa = S \div Y$).

r : معدل النمو المستهدف.

وعلى افتراض أن معدل النمو سيزداد مع الزمن، فإن دالة الادخار فى الفترة (t) يمكن كتابتها كما يلى:

$$St = saYo + s'(Yt - Yo) = (sa - s')\ Yo + s'\ (Yt) \quad ..... (٤)$$

حيث:

s' : الميل الحدى للادخار ($s' = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$).

St : الادخار فى الفترة t.

Yt : الناتج المحلى فى الفترة t.

Yo : الناتج المحلى فى سنة الأساس.

وبإعادة كتابة معادلة الاستثمار خلال الفترة (t) على النحو التالى:

$$It = cr\ Yt \quad ..... (٥)$$

وبإضافة المعادلتين (٤) و (٥) نحصل على قيمة فجوة المدخرات المحلية (حجم الموارد الخارجية اللازمة لتحقيق r) فى الفترة t :

$$Ft = cr\,Yt - [(sa - s')\,Yo + s'\,Yt] \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (٦)$$

$$Ft = (cr - s')\,Yt + (s' - sa)\,Yo \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (٧)$$

ويشير الفرق بين المعادلتين (٣) و (٧) إلى الفرق بين حجم الموارد الخارجية (فجوة المدخرات) فى سنة الأساس، وفى الفترة (t)، وهو ما يمكن اختصاره إلى:

$$Ft - Fo = cr\,(Yt - Yo) - s'\,(Yt - Y\,o) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (٨)$$

or

$$Ft - Fo = \Delta I - \Delta S \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (٩)$$

وتظهر المعادلة (٩) أن الموارد الخارجية تعمل على جسر الفجوة بين حجم الاستثمار اللازم لتحقيق (r)، والزيادة فى المدخرات الناتجة عن زيادة مستوى الدخل. كما وتظهر المعادلة أيضاً، أن تقليل الاعتماد على الموارد الخارجية- (تقليل حجم فجوة المدخرات)- (Ft< Fo)، يتطلب أن يكون ΔS أكبر من ΔI ، وهذا يتحقق عندما يكون الميل الحدى للادخار (s') أكبر من معدل الاستثمار (cr).

كذلك من خلال المعادلة (٧) يمكن حساب الفترة الزمنية التى يتطلبها الاقتصاد للاعتماد على موارده (مدخراته) المحلية فى تحقيق معدلات النمو المستهدفة {بمعنى آخر التغلب على فجوة المدخرات المحلية والابتعاد عن الاعتماد على الموارد الخارجية، أى أن $Ft = O$}[٥]

$$Ft = (cr - s')\,Yt + (s - sa)\,Yo \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (١٠)$$

وعلى افتراض أن الناتج سينمو حسب المعادلة الأسية التالية:

$$Yt = (I + r)^t\,Yo \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (١١)$$

حيث:

Yt : الناتج فى الفترة t.

R : معدل النمو المستهدف.

T : الزمن (السنة).

Yo: الناتج فى سنة الأساس.

ومن خلال المعادلتين (١٠) و (١١) نحصل على المعادلة (١٢)، والتى يمكن من خلالها تقدير عدد السنوات (t) التى يتطلبها الاقتصاد للوصول إلـــى مرحلــة الاعتماد على الذات تمويلياً.[٦]

$$t = \frac{\log(\frac{s' - sa}{s' - cr})}{\log(I + r)} \quad \text{.......(١٢)}$$

١-٢ فجوة التجارة الخارجية *Foreign Exchange Gap*:

ومن خلال نموذج هارود- دومار، يمكن أيضاً التعبير عن معدل النمــو (r) من خلال العلاقة بين نسبة التغير فى الإنتاج إلى المستوردات، ونسبة المستوردات إلى الناتج كما فى المعادلة التالية[٧]:

$$r = ma \times m' \quad \text{.......(١٣)}$$

حيث:

ma : نسبة المستوردات إلى الناتج $(ma = M \div Y)$.

m' : نسبة التغير فى الإنتاج إلى المستوردات $m' = \Delta y \div M$.

وعليه يكون معدل الاستيراد المطلوب لتحقيق (r)، ومن خلال المعادلة (١٣) هو:

$$ma = r \div m' \quad \text{.......(١٤)}$$

وبالتالى إذا كان حجم المستوردات اللازم لتحقيق معدل النمو المستهدف (r) أكبر من حصيلة الصادرات المتاحة، فإنه يوجد فجوة تجارة خارجية، هى فى سنة الأساس:

$$Fo = Mo - Xo = maYo - xaYo = (ma - xa)\ Yo \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (١٥)$$

حيث:

Fo : قيمة فجوة التجارة الخارجية فى سنة الأساس.

Mo : المستوردات فى سنة الأساس.

Xo : الصادرات فى سنة الأساس.

ma : معدل المستوردات إلى الناتج [$ma = \frac{M}{Y}$].

xa : معدل الصادرات إلى الناتج [$xa = \frac{X}{Y}$].

وعلى افتراض أن المستوردات فى السنة (t):

$$Mt = maYo + m'\ (Yt - Yo) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (١٦)$$

وأن الصادرات فى السنة (t):

$$Xt = xaYo + x'\ (Yt - Yo) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (١٧)$$

حيث:

m': الميل الحدى للاستيراد.

X': الميل الحدى للتصدير.

(Yt – Yo): التغير فى حجم الناتج.

فإن قيمة فجوة التجارة الخارجية (حجم رأس المال الأجنبى اللازم لتحقيق (r) فى الفترة t، تتمثل فى الفرق بين المعادلتين (١٦) و(١٧).

$$Ft = maYo + m'(Yt - Yo) - xaYo - x'(Yt - Yo) \quad \ldots\ldots(١٨)$$

ومن خلال طرح المعادلة (١٨) من المعادلة (١٥) نحصل على المعادلة (١٩):

$$Ft - Fo = \Delta M - \Delta X \quad \ldots\ldots(١٩)$$

وتبين هذه المعادلة أن تقليل حجم فجوة التجارة الخارجية (تقليل الاعتماد على رأس المال الأجنبى) (Ft<Fo) مع الزمن، يتطلب أن يكون الميل الحدى للتصدير (x') أكبر من الميل الحدى للاستيراد (m') [٨].

٢- تقدير فجوة النمو فى الاقتصاد الأردنى:

٢-١: منهجية التقدير:

يتطلب تقدير الفجوة المحددة للنمو تقدير حجم الناتج المحلى، وحجم الاستثمارات، والمدخرات، وكذلك حجم الصادرات والمستوردات المتنبأ بها خلال فترة الدراسة، وتالياً المنهجية التى تم اعتمادها فى عملية التقدير:

أولاً: تقدير حجم الناتج المحلى:

تم تقدير حجم الناتج المحلى خلال فترة الدراسة (١٩٩٩- ٢٠١٠) باستخدام المعادلة الأسية التالية:

$$Yt = (I + r)^t Yo$$

حيث:

Yt : الناتج المحلى فى السنة (t).

R : معدل النمو فى الناتج المحلى، ($r = 4.5\%$) [٩]

t : السنة. ($t = 1,2,3,\ldots,n.$).

Yo: الناتج المحلى فى سنة الأساس (١٩٩٨)، ($Yo = 4018.9$)، ملحق (٢).

ثانياً: تقدير فجوة الموارد المحلية Domestic Saving Gap:

(١) **تقدير متطلبات الاستثمار:** تم تقدير متطلبات الاستثمار بالاعتماد على المعادلة التالية:

$$It = cr\ Yt$$

وحيث إن قيمة (r) معطاة، وقيمة (c)، (معدل ICOR) خلال الفترة (١٩٧٤- ١٩٩٨) هى (٧)، (ملحق ٢)، فإنه يمكن إيجاد قيمة I خلال الفترة المتنبأ بها على النحو التالى:

$$It = (7) \times (4.5)\% \times Yt$$

(٢) **تقدير المدخرات المحلية:** تم تقدير حجم المدخرات المحلية اعتماداً على معادلة كينز الخطية[١٠]:

$$St = -a + s' Yt$$

حيث:

s' : الميل الحدى للادخار.

St : المدخرات فى الفترة t.

Yt : الناتج المحلى فى الفترة t.

وتفترض الدولة أن الدخل هو المحدد الرئيسى للادخار. وبإجراء انحدار المدخرات المحلية على الناتج المحلى خلال الفترة (١٩٧٦- ١٩٩٨)، بالاعتماد على بيانات الملحق (٢) وباستخدام طريقة OLS، جاءت نتائج التقدير على النحو التالى:

$$St = -787.24 + 0.24\ Yt$$
$$t = (-2.10)\quad (4.50)$$
$$R^2 = (0.75)\quad D.W = (1.89)$$

وبعد تقدير قيمة كل من متطلبات الاستثمار (It)، والمدخرات المحلية المتحققة (St)، يمكن تقدير قيمة فجوة المدخرات المحلية عن طريق طرح قيمة الاستثمار من المدخرات المحلية. (جدول [١]).

ثالثاً: تقدير فجوة التجارة الخارجية Foreign Exchange Gap:

ويتطلب تقدير هذه الفجوة تقدير كل من متطلبات الاستيراد والتصدير فى الفترة المتنبأ بها.

(١) تقدير متطلبات الاستيراد:

يحتاج تقدير متطلبات الاستيراد، كما هو الحال عند تقدير متطلبات الاستثمار، إلى تقدير معامل التغير فى الإنتاج إلى الاستيراد ($m' = \Delta Y \div M$)، وهو ما يمكن احتسابه من خلال معادلة هارود– دومار ($r = ma \times m'$).

حيث قيمة (ma) (معدل المستوردات إلى الناتج) تساوى (0.79)، خلال الفترة (١٩٧٣– ١٩٩٨). (ملحق ٢).

وبالتالى بتطبيق قيمة (r) المعطاة وكذلك قيمة (ma)، ومن خلال المعادلة السابقة نحصل على قيمة (m').

$$m' = r/ ma$$
$$m' = (0.045) / (0.79) = .05696$$

ومن خلال الاعتماد على المعادلة التالية للمستوردات:

$$Mt = (r/ m') \times Yt$$

نستطيع الحصول على قيمة متطلبات الاستيراد فى الفترة المتنبأ بها على النحو التالى:

$$Mt = (.045) / (.05696) = .79Yt$$

(٢) تقدير حجم الصادرات:

تعتمد إيرادات التصدير فى الدول النامية على ظروف العرض، ومستوى السعر الذى يتحدد بظروف الطلب العالمية، وبما أنه من الصعوبة تقدير حجم العرض العالمى، وكذلك مستوى السعر، يصبح من الصعب تقدير قيمة الصادرات اعتماداً على تلك المحددات، وبالتالى يمكن تقدير قيمة الصادرات من خلال تقدير انحدار الصادرات على الزمن، أسوة بالعديد من الدراسات فى هذا المجال[١١]، حيث اعتمدت تلك الدراسات الدالة التالية لتقدير قيمة الصادرات:

$$Xt = Xoe^{x't}$$

حيث:

Xt : الصادرات فى الفترة t.

Xo : الصادرات فى سنة الأساس. (Xo = 1972.1) (ملحق٢).

e الأساس للوغاريتم الطبيعى.

x' : معدل النمو للصادرات (الميل الحدى للصادرات).

t : السنة.(t = 1,2,3,,,,n.).

وقد جرى تقدير هذه الدالة للفترة (١٩٧٦- ١٩٩٨)، بالاعتماد على بيانات الملحق (٢) وباستخدام طريقة OLS، وجاءت نتائج التقدير على النحو التالى[١٢]:

$$Xt = Xoe^{.053t}$$

ومن خلال طرح قيمة المستوردات (Mt) من الصادرات (Xt) نستطيع تقدير قيمة فجوة التجارة خلال الفترة المتنبأ بها. (جدول ١).

٢-٢: نتائج تقدير الفجوتين:

تظهر نتائج الفجوتين فى الجدول رقم (١)[١٣]، أنه فى حين تتساوى فجوة المدخرات المحلية وفجوة التجارة الخارجية فى سنة الأساس (١٩٩٨) من خلال

حسابات الدخل القومى[١٤]، فإن الفجوات المتنبأ بها ضمن الافتراضات المعينة تتجه نحو سيطرة فجوة التجارة الخارجية عبر الزمن، حيث ترتفع قيمتها من (٨٥٤,٩) مليون دينار عام (١٩٩٨) إلى (١٦٥٨,٩) مليون دينار عام (٢٠١٠)، أى بمتوسط سنوى يبلغ (١٤٠٠,١) مليون دينار.

كذلك تتجه قيمة المدخرات المحلية للزيادة، حيث ترتفع قيمتها من (٨٥٤,٩) مليون دينار عام (١٩٩٨) إلى (١٣٦٩,٠) مليون دينار عام ٢٠١٠ أى بمتوسط سنوى يبلغ (١٢١٨,٩) مليون دينار.

وتتطلب نتائج التقدير السابقة أن تهتم السياسات الاقتصادية بالعمل على اتخاذ الإجراءات والوسائل التى يمكن من خلالها زيادة حصيلة النقد الأجنبى، للتخلص من الفجوة المحددة للنمو (فجوة التجارة الخارجية) من جانب، والتركيز على السياسات التى تساهم فى رفع معدل الادخار وبما يفوق معدل الاستثمار، للتغلب على فجوة الموارد المحلية من جانب آخر.

وتكون المحصلة النهائية لذلك تقليل الاعتماد على الموارد الخارجية فى تمويل النمو الاقتصادى فى الأردن من خلال المراحل اللاحقة من عملية التنمية.

جدول رقم (١)
تقدير فجوة النمو بافتراض معدل نمو (٤,٥%) (بالأسعار الحقيقية)
(مليون دينار)

السنة Year	الناتج المحلى الإجمالى (Yt) GDP	المدخرات المحلية (S)	الاستثمار (I)	فجوة المدخرات المحلية (I-S) Gap	المستوردات (M)	الصادرات (X)	فجوة التجارة الخارجية (M-X) Gap
١٩٩٨	٤٠١٨,٩	١٤٩,٦	١٠٠٤,٥	٨٥٤,٩	٢٨٢٧,٠	١٩٧٢,١	٨٥٤,٩
١٩٩٩	٤١٩٩,٧	١٧٧,١	١٣٢٢,٩	١١٤٥,٨	٣٣١٧,٨	٢٠٧٩,٤	١٢٣٨,٤
٢٠٠٠	٤٣٨٨,٦	٢٢٠,٥	١٣٨٢,٤	١١٦١,٩	٣٤٦٧,٠	٢١٩٢,٦	١٢٧٤,٤
٢٠٠١	٤٥٨٥,٥	٢٦٥,٩	١٤٤٤,٥	١١٧٨,٦	٣٦٢٢,٦	٢٣١١,٩	١٣١٠,٧
٢٠٠١	٤٧٩٢,٥	٣١٣,١	١٥٠٩,٦	١١٩٦,٥	٣٧٨٦,١	٢٤٣٧,٧	١٣٤٨,٤
٢٠٠٣	٥٠٠٧,٥	٣٦٢,٨	١٥٧٧,٤	١٢١٤,٦	٣٩٥٦,٠	٢٥٧٠,٤	١٣٨٥,٦
٢٠٠٤	٥٢٣٢,٦	٤١٤,٤	١٦٨٤,٣	١٢٣٣,٩	٤١٣٣,٨	٢٧١٠,٣	١٤٢٣,٥
٢٠٠٥	٥٤٦٨,٩	٤٦٨,٤	١٧٢٢,٧	١٢٥٤,٣	٤٣٢٠,٤	٢٨٥٧,٨	١٤٦٢,٦
٢٠٠٦	٥٧١٤,٨	٥٢٥,١	١٨٠٠,٢	١٢٧٥,٠	٤٥١٤,٨	٣٠١٣,٤	١٥٠١,٤
٢٠٠٧	٥٩٧٢,٠	٥٨٤,٢	١٨٨١,٢	١٢٩٧,٠	٤٧١٧,٩	٣١٧٧,١	١٥٤٠,٨
٢٠٠٨	٦٢٤٠,٩	٦٤٥,٩	١٩٦٥;٩	١٣٢٠,٠	٤٩٣٠,٤	٣٣٥٠,٤	١٥٨٠,٠
٢٠٠٩	٦٥٢١,٨	٧١٠,٤	٢٠٥٤,٤	١٣٤٤,٠	٥١٥٢,٣	٣٥٣٠,١	١٦٢٢,٢
٢٠١٠	٦٨١٥,٢	٧٧٧,٨	٣١٤٦,٨	١٣٦٩,٠	٥٣٨٤,٠	٣٧٢٥,١	١٦٥٨,٩
المعدل	٥٣٠٤,٦	٤٣٢,٠	١٦٥٠,٨	١٢١٨,٩	٤١٦٣,٩	٢٧٦٣,٧	١٤٠٠,١

المصدر: احتساب الباحثين بالاعتماد على ملحق (٢)، والمعادلات الواردة فى الدراسة.

(٣) قياس درجة الاعتماد على الذات للاقتصاد الأردنى فى مجال التمويل:

اتضح من خلال التحليل السابق، أن نموذج هارود – دومار يبلور معدل النمو فى الناتج (r) على أنه معدل الاستثمار (I/Y)، مقسوماً على معدل التغير فى رأس المال للإنتاج $\left(C=\frac{1}{\Delta y}\right)$

وبما أن الاستثمار المتحقق فى الاقتصاد الوطنى لا يعود كلية إلى جهد الادخار المحلى، وإنما ساهم فيه، وبشكل كبير رأس المال الأجنبى، فإنه يمكننا أن نقسم الاستثمار المتحقق إلى جزئين، الأول هو الممول داخلياً بالاعتماد على المدخرات المحلية (Sd)، والثانى هو الاستثمار الممول عن طريق الادخار الأجنبى (SF).

أى أن

$$\frac{I}{Y} = \frac{Sd}{Y} + \frac{SF}{Y}$$

وبناء على ما تقدم، واعتماداً على معادلة هارود – دومار يمكن لنا قياس معدل النمو العائد إلى الادخار المحلى (Gd) كما يلى:

$$Gd = \frac{Sd}{C}$$

أما معدل النمو العائد إلى الادخار الخارجى (GF) فيمكن قياسه كما يلى:

$$Gf = \frac{Sf}{C}$$

وبالتالى من الواضح أن

$$r = Gd + GF$$

ومنها:

$$GF = r - Gd \qquad \textbf{or} \qquad Gd = r - GF$$

وقد تم تطبيق هذا النموذج[١٥] على واقع الاقتصاد الأردنى خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٨)، بهدف قياس الأهمية النسبية للتمويل الخارجى فى تحقيق النمو الاقتصادى، وللتعرف على مدى درجة اعتماد الاقتصاد الأردنى على ذاته فى تحقيق النمو. وبما أن هذه الفترة طويلة نسبياً، شهد فيها الاقتصاد الأردنى تغيرات مختلفة، فقد جرى تقسيمها إلى أربع فترات[١٦]، للتعرف على طبيعة ودور وحجم التمويل الخارجى فى كل منها، وقد جاءت نتائج التقدير كما يبينها الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)
معدلات النمو الاقتصادى المقدرة ومساهمة الموارد المحلية والخارجية فيها فى الاقتصاد الأردنى خلال الفترات الأربع (١٩٧٣-١٩٩٨)

السنة	متوسط معدل النمو الاقتصادى العام = معدل الاستثمار/ ICOR (١)	معدل النمو الراجع إلى الاعتماد على الذات = معدل الادخار المحلى/ ICOR (٢)	معدل النمو الراجع إلى التمويل الخارجى = معدل التمويل الأجنبى/ ICOR (٣=٢-١)	نسبة معدل النمو الراجع إلى المدخرات المحلية إلى المعدل العام للنمو (١÷٢) ×١٠٠%= ٤	نسبة معدل النمو الراجع إلى التمويل الخارجى إلى المعدل العام للنمو (١÷٣) ×١٠٠%=٥
١٩٧٣-١٩٨١	٤,٧	٢,١-	٦,٨	٥١,٢-	١٥١,٢
١٩٨٢-١٩٨٨	٣,٨	١,٢-	٥,٥	٣٠,٩-	١٣٠,٩
١٩٨٩-١٩٩١	٣,٩	٠,٤	٣,٥	١١,٢	٨٨,٨
١٩٩٢-١٩٩٨	٤,٦	٠,٩	٣,٧	١٩,٠	٨١,٠

المصدر: احتساب الباحثين بالاعتماد على ملحق (٢).

وكما يتضح من الجدول (٢)، فإن الاتجاه العام يسير نحو زيادة درجة الاعتماد على الذات، وانخفاض درجة الاعتماد على الخارج فى تمويل النمو الاقتصادى. حيث ارتفعت نسبة النمو العائد إلى التمويل الداخلى إلى معدل النمو الاقتصادى العام من (-٥١,٢%) خلال الفترة الأولى (١٩٧٣-١٩٨٨)، إلى (١٩,٠%) خلال الفترة الأخيرة (١٩٩٢-١٩٩٨). وبالمقابل انخفضت نسبة معدل النمو العائد إلى التمويل الخارجى إلى معدل النمو الاقتصادى العام من (١٥١,٢%) إلى (٨١,٠%) على التوالى. وهذا يشكل مؤشراً جيداً لاتجاه الاقتصاد نحو الاعتماد على ذاته فى تمويل النمو، وفى جعل القوى الداخلية هى المحرك الأساسى له.

وثمة نتيجة أخرى على قدر كبير من الأهمية يمكن ملاحظتها من الجدول (٢)، وهى أنه على الرغم من أن الاتجاه العام يسير نحو زيادة الاعتماد على الذات فى تمويل النمو الاقتصادى، فإن نسبة النمو الراجع إلى الموارد الخارجية مازال

كبيراً جداً، الأمر الذى يشكل مؤشراً قوياً على أهمية تلك الموارد فى تحفيز النمو الاقتصادى فى الأردن من جانب، وصعوبة تقليل الاعتماد على تلك المصادر فى المدى القصير من جانب آخر.

(٤) مستلزمات وصول الاقتصاد الأردنى إلى مرحلة الاعتماد على الذات تمويلياً:

يتطلب وصول الاقتصاد إلى مرحلة الاعتماد على ذاته فى تمويل النمو الاقتصادى، التعرف على العلاقة القائمة بين المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة المباشرة بدراستنا، فمن خلال معرفة هذه العلاقة يمكن لنا التعرف على الشروط الموضوعية اللازمة لوصول الاقتصاد إلى المرحلة التى يكون فيها قادراً على تمويل نفسه بنفسه مع الاحتفاظ بتحقيق معدلات معينة من النمو.

وكما يتضح من خلال المعادلة (١٢)[١٧]:

$$t = \frac{Iog\left(\frac{s'-sa}{s'-cr}\right)}{Iog(I+r)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(12)$$

فإن ثمة نتيجة على قدر كبير من الأهمية، وهى: أنه لكى يتجه مستوى التمويل الخارجى للانخفاض، وحتى نصل إلى مرحلة الاعتماد على الذات عبر الزمن، فإن الميل الحدى للادخار (s')لابد وأن يكون أعلى من معدل الاستثمار المطلوب (cr)، حتى يرتفع معدل الادخار المتوسط باستمرار، ويقترب من معدل الاستثمار المطلوب. وتختفى بالتالى فجوة الموارد المحلية.

والجداول (٣) ، (٤) ، (٥) تبين الفترة الزمنية التى يتطلبها الاقتصاد للوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات، والشروط اللازمة لتحقيق ذلك. وتظهر تلك الجداول أن تسريع عملية الاعتماد على الذات يتحقق من خلال ثلاثة محاور رئيسية:

***أولاً*: العمل على رفع الميل الحدى للادخار (S') عبر الزمن وبما يفوق معدل الاستثمار (cr).**

ثانياً :تقليل معدل النمو الاقتصادى (r) وهو ما يتعارض مع ما تتطلع إليه الدول من تسريع لعملية التنمية، ومعالجة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، ورفع مستوى المعيشة لسكانها، وبالتالى يصبح من الصعوبة اللجوء إلى هذا الاختيار.

ثالثا : العمل على تقليل قيمة (c) أى زيادة إنتاجية رأس المال، من خلال زيادة فعالية استخدام الموارد الاقتصادية، وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية.

جدول رقم (٣)

العلاقة بين الميل الحدي للادخار (S')والفترة الزمنية (t) التى يتطلبها الاقتصاد للوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات

%	S'	٢٤,٠	٣٥,٠	٤٥,٥	٦٠,٠	٧٥,٠
	t	∝	٤٣,٦	٢٤,٠	١٤,٤	١٠,٤

r = (%٤,٥) c = (٧) sa = (%٦,٢)

جدول رقم (٤)

العلاقة بين معدل التغير فى رأس المال للإنتاج (c) والفترة الزمنية (t) التى يتطلبها الاقتصاد للوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات

C	٢,٠	٣,٠	٤,٠	٥,٠	٧,٠
t	٣,٩	١٢,٠	٢٤,٧	٥٦,٢	∝

r = (%٤,٥) sa = (%٦,٢) s't = (%٢٤,٠)

جدول رقم (٥)

العلاقة بين معدل النمو الاقتصادى (r) والفترة الزمنية (t) التى يتطلبها الاقتصاد للوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات

%	r	١,٠	٢,٠	٣,٠	٤,٠	٤,٥
	t	٤,٦	٢٩,١	٦٠,٢	∝	∝

c = (٧) sa = (%٦,٢) s' = (%٢٤,٠)

s' : الميل الحدى للادخار.

c : معدل التغير فى رأس المال للانتاج (ICOR).

r : معدل النمو الاقتصادى.

sa : معدل الادخار إلى الناتج $\left(sa = \frac{S}{Y}\right)$

- عندما تكون قيمة t = ∝ فإن الاقتصاد لن يستطيع الوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات ضمن تلك الافتراضات.

النتائج والتوصيات

النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها على النحو التالى:

١-وجدت نتائج تقدير الفجوة المحددة للنمو فى الأردن، أن الاقتصاد الأردنى سيعانى خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٠) من سيطرة فجوة التجارة الخارجية، حيث سترتفع قيمتها من (٨٥٤,٩) مليون دينار عام ١٩٩٨ (سنة الأساس) إلى (١٦٥٨,٩) مليون دينار عام ٢٠١٠. كما أظهرت نتائج التقدير، اتجاه فجوة الموارد المحلية إلى الارتفاع خلال الفترة المتنبأ بها، حيث سترتفع قيمتها من (٨٥٤,٩) مليون دينار عام ١٩٩٨ إلى (١٢١٨,٩) مليون دينار عام ٢٠١٠.

٢-أظهرت نتائج تقدير أثر المدخرات المحلية والخارجية على النمو المتحقق خلال فترة الدراسة (١٩٧٣-١٩٩٨)، أن الاتجاه العام يسير نحو زيادة الأهمية النسبية للمدخرات المحلية من حيث مساهمتها فى معدل النمو الاقتصادى العام، كما أظهرت الدراسة أنه على الرغم من أن الاتجاه العام يسير نحو انخفاض الأهمية النسبية للموارد الخارجية فى معدل النمو الاقتصادى العام، وزيادة درجة الاعتماد على الذات فى هذا المجال، فإن نسبة النمو الراجع إلى الموارد الخارجية، والذى يشكل حوالى (٨١,٠%) من معدل النمو الاقتصادى العام خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٨)، مازال كبيراً جداً.

٣-تؤكد النتائج (١ ، ٢)، وتشكل مؤشراً قوياً على أهمية رأس المال الأجنبى فى زيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادى فى الأردن، وفى التغلب على فجوة التجارة الخارجية وفجوة المدخرات المحلية، وهذا يعنى صعوبة تقليل اعتماد الأردن على رأس المال الأجنبى فى المدى القصير، إذا ما أراد المحافظة على مستويات عالية من الاستثمار والنمو الاقتصادى.

٤-أظهرت متطلبات زيادة الاعتماد على الذات فى مجال التمويل ــ من خلال نموذج هارود – دومار ــ أن تحقيق ذلك يتطلب ضرورة العمل على اتخاذ السياسات والإجراءات الاقتصادية التى تساعد على رفع معدل الادخار المحلى اللازم لتحقيق معدلات النمو المستهدفة من جانب، وضرورة العمل على زيادة إنتاجية رأس المال عن طريق زيادة فعالية استخدام الموارد المتاحة (داخلية وخارجية) وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر إنتاجية، والأكثر مقدرة على تحفيز معدلات النمو الاقتصادى من جانب آخر.

التوصيات

فى ضوء النتائج السابقة توصى الدراسة بما يلى:

١-أظهرت نتائج تقدير الفجوة المحددة للنمو سيطرة فجوة التجارة الخارجية واتجاهها إلى الاتساع خلال الفترات المتنبأ بها، وبالتالى فإن التغلب على فجوة التجارة الخارجية يتطلب اتخاذ الإجراءات التى تساعد فى زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال:

(أ) التركيز على سياسة تشجيع الصادرات، والتى يمكن أن تلعب فيها الاستثمارات الأجنبية دوراً مهماً، لما تتميز به من قدرة على إنتاج سلع ذات مقدرة تنافسية، قادرة على الوصول إلى الأسواق الخارجية.

(ب) التركيز على سياسة إحلال المستوردات، وفى حدود ما أمكن ذلك.

(ج) التركيز على تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية التى تساهم فى زيادة حصيلة الدولة من العملات الصعبة (الأجنبية).

٢-كذلك أظهرت نتائج تقدير الفجوة أن فجوة المدخرات المحلية تتجه نحو الاتساع خلال الفترات المتنبأ بها، الأمر الذى يتطلب العمل على اتخاذ الإجراءات التى تساهم فى تشجيع الادخار المحلى، وإيجاد الحوافز والوسائل والمؤسسات التى تساعد على حشد وتجميع المدخرات، وتوجيهها للاستثمارات المنتجة، وهذا من شأنه أن يساهم فى زيادة اعتماد الأردن على موارده المحلية فى تمويل عملية التنمية.

٣-أشارت نتائج تقدير فجوة النمو إلى سيطرة التجارة الخارجية (فجوة العملات الصعبة) خلال فترة الدراسة (١٩٩٨-٢٠١٠)، كما أظهرت تقديرات مساهمة الموارد (المدخرات) المحلية والخارجية فى النمو الاقتصادى المقدر خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٨) إلى أن نسبة النمو الراجع إلى الموارد الخارجية

مازال كبيراً، وهذا يشكل مؤشراً قوياً على أهمية تلك الموارد فى التغلب على فجوة النمو، وزيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادى.

وبالتالى صعوبة تقليل الاعتماد على تلك الموارد فى المدى القصير، وهذا يشجع الحكومة فى توجيهها نحو جذب واستقطاب الموارد الخارجية، مع التركيز على تلك الموارد التى لا ترتب أعباء على الاقتصاد وتساهم فى تحقيق معدلات النمو المستهدفة.

٤- وأخيراً توصى الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات حول فعالية استخدام الموارد الخارجية وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الأقدر على تحفيز وزيادة معدلات النمو الاقتصادى.

الهوامش

١-يعرف Nurkse الحلقة المفرغة للفقر بأنها: مجموعة من القوى والعوامل التى تتفاعل مع بعضها البعض بحيث تبقى الدول الفقيرة فى حالة من الفقر، ويشير Nurkse إلى أن الدول الفقيرة تعانى من مجموعة من الحلقات المفرغة للفقر، أهمها الحلقة المرتبطة بندرة الموارد الماليـــة وضعـف معـدلات التكويـن الرأسمالى (الاستثمار)، والتى يرتبط سبب حدوثها بجانبى الطلب والعرض فى الاقتصاد. ويظهر الشكل التالى هذه الحلقة وسبب حدوثها:

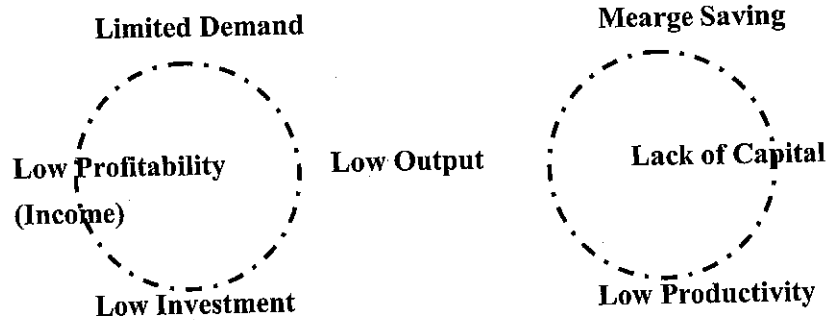

٢- من أهم تلك الدراسات:

- Hollis B. Chenery, and Michael Burno, Development Alternative in an Open Economy: the case of Israel, **Economic Journal,** 72, May 1973, pp 79-103.
- Hollis B. Chenery, and A. M. Strout, Foreign Assistance and Economic Development, **American Economic Review**, LVI, Sep, 1961, pp. 679-733.
- M. El. Shibly and A. P Thirlwall, Dual Gap Analysis for Sudan. **World Development,** Vol. 9, February 1981, pp. 193-200.
- رمزى زكى، بحوث فى ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولى، القاهرة، الطبعة الأولى أغسطس ١٩٨٥، ص ١٩٧-٢٦٢.

- أثيل عبد الجبار الجومرد، ومروان ذنون، محددات النمو فى الاقتصاد العراقى (١٩٦٤-١٩٩٠) **مجلة تنمية الرافدين**، مجلد ١٢، عدد ٣١، ١٩٩٠، ص ص ١٠٩-١٢٩.

3- A. P Thirlwall, **Growth and Development**: Sixth Edition, Macmillan London, 1999, pp. 369-370.

٤-على الرغم من الانتقادات التى توجه إلى نموذج هارود – دومار من حيث دلالته فى التعبير عن القوى الشارحة للنمو الاقتصادى، فإن الذى يبرر استخدام هذا النموذج، هو بساطته وكثرة استخدامه بين الاقتصاديين والمخططين فى البلاد المختلفة، إضافة إلى ذلك فإن استخدام هذا النموذج فى الدراسة يأتى كمؤشر للقياس فقط، وليس كقوة شارحة للنمو المتحقق فعلاً.

5- A. P Thirlwall, Op. Cit, pp. 371-372.

٦-بافتراض أن مستوى التمويل الأجنبى يساوى صفر [Ft = 0]، فإن قيمة المعادلة (١٠) تصبح على النحو التالى:

$$Ft = (cr - s') Yt + (s' - sa) Yo = O$$

ومنها:

$$Yt = \left(\frac{s' - sa}{s - cr}\right) Y_0 \quad \ldots\ldots(١)$$

وعلى افتراض أن:

$$Yt = (1 + r)^t Y_0 \quad \ldots\ldots(٢)$$

وبتعويض (٢) فى (١) ينتج:

$$(1 + r)^t Y_0 = \left(\frac{s' - sa}{s' - cr}\right) Y_0 \quad \ldots\ldots(٣)$$

ومنها:

$$(1 + r)^t = \left(\frac{s'-sa}{s'-cr}\right) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (٤)$$

ولتقدير قيمة (t) فإنه بأخذ اللوغاريتم الطبيعى لطرفى المعادلة (٤) ينتج أن:

$$t \log (1 + r) = \log \left(\frac{s'-sa}{s'-cr}\right)$$

ومنها:

$$t = \frac{\log \left(\frac{s'-sa}{s-cr}\right)}{\log (1+r)}$$

7- A. P Thirlwall, Op. Cit, p. 372.

8- Ibid, p. 372.

٩-يمثل هذا المعدل (٤,٥%) متوسط معدل النمو الاقتصادى المستهدف فى خطة التنمية الاقتصادية (١٩٩٩-٢٠٠٣).

١٠- من الدراسات السابقة التى اعتمدت هذه الدالة:

- M. El- Shibly and A. P. Thirlwall, Op. Cit, pp. 193-200.

- أثيل عبد الجبار الجومرد، مروان ذنون، **مصدر سابق**، ص ص ١٠٩-١٢٩.

١١- من هذه الدراسات:

- M. El- Shibly and A. P. Thirlwall, Op. Cit, pp. 193-200..

١٢- بأخذ اللوغاريتم الطبيعى لطرفى المعادلة:

$$Xt = Xoe^{x't}$$

ينتج ما يلى:

$$\text{Log } Xt = \text{Log } Xo + x' t$$

وقد جرى تقدير هذه الدالة للفترة (١٩٧٦-١٩٩٨) مع معالجة مشكلة الارتباط المتسلسل (Serial Autocorrelation) باستخدام طريقة (ARI) حيث كان ذلك ضرورياً، وجاءت نتائج التقدير على النحو التالى:

$$Lxt = 6.470 + 0.053t$$
$$T = (45.24) \quad (5.58)$$
$$R^2 = (0.93)$$

حيث:

Lxt : اللوغاريتم الطبيعى للصادرات.

t : الزمن.

T : إحصائية T.

١٣- تم تقدير قيم (Xo , Mo , Io , So , GDPo , I , C): قيم متغيرات الفجوات فى سنة الأساس) من قبل الباحث بالاعتماد على المحلق (٢).

١٤- من خلال نموذج الفجوتين يمكن إثبات وجود تناظر بين فجوة المدخرات المحلية وفجوة التجارة الخارجية، وأن الفجوتين لابد وأن تتساويا خلال أى فترة مضت (ex – past). وهو ما يتضح من خلال معادلة الدخل القومى التالية:

Income(y) = Consumption(c) + Investment (I) + Export(X) - Import(M)
.....(١)

وعلى اعتبار أن :

Domestic Saving (s) = Income - Consumption ..... (٢)

فإنه ومن خلال المعادلتين (١) و (٢) نحصل على أن:

$$S = I + X - M \quad \ldots\ldots(٣)$$

Or

$$I - S = M - X \quad \ldots\ldots(٤)$$

حيث يمثل الجانب الأيسر من المعادلة (٤) فجوة المدخرات المحلية، والجانب الأيمن فجوة التجارة الخارجية. وتظهر المعادلة السابقة أن زيادة المستوردات عن الصادرات والممولة بواسطة الموارد الخارجية، تسمح للدولة أن تنفق أكثر مما تنتج أو أن تستثمر أكثر مما تدخر.

١٥- رمزى زكى، الديون والتنمية، دار المستقبل العربى، القاهرة، أغسطس ١٩٨٥، ص ص ٢٣٦-٢٨٣.

١٦- الفترة الأولى (١٩٧٣-١٩٨١): تمثل الفترة التى شهدت بدايات التخطيط الاقتصادى الشامل فى الأردن، وارتفاع أسعار النفط وإنتاجه فى دول الخليج العربى، مما انعكس بشكل كبير فى زيادة حجم الموارد الخارجية (القروض والمساعدات) العربية المقدمة إلى الأردن.

الفترة الثانية (١٩٨٢-١٩٨٨): تمثل الفترة التى شهد فيها الاقتصاد العالمى والإقليمى بداية ركود اقتصادى، ونشوب الحرب اللبنانية وحرب الخليج الأولى (الحرب العراقية ــ الإيرانية)، مما أدى إلى انخفاض حجم التدفقات المالية الخارجية المقدمة إلى الأردن.

الفترة الثالثة (١٩٨٩-١٩٩١): تمثل الفترة التى عانى فيها الاقتصاد الأردنى من تفاقم الأوضاع الاقتصادية وما رافقها من انخفاض فى سعر صرف الدينار وبروز مشكلة المديونية الخارجية وبدء تطبيق الأردن برنامج التصحيح الاقتصادى الأول (١٩٨٩-١٩٩٣)، والذى توقف العمل به بعد نشوب أزمة حرب الخريج الثانية عام ١٩٩١.

الفترة الرابعة (١٩٩٢-١٩٩٨): وتمثل فترة استقرار اقتصادى، وبدأ فيها الاقتصاد الأردنى يستعيد عافيته بعد انتهاء أزمة حرب الخليج وبدء تطبيق الأردن برنامج التصحيح الاقتصادى الثانى، الذى يغطى الفترة (١٩٩٢-١٩٩٨).

١٧- تفترض المعادلة (١٢) أن حجم المدخرات المحلية أقل من مستوى الاستثمار اللازم لتحقيق معدل النمو المستهدف، مما يستدعى استقدام رأس المال الأجنبى، والذى يفترض أن يتجه لسد فجوة المدخرات السابقة (وبمعنى آخر يتجه لزيادة الاستثمار) وليس تمويل الاستهلاك. كما تفترض المعادلة عدم وجود قيود لقطاع التجارة على النمو (بمعنى أن الصادرات تنمو بالمعدلات التى تسمح بتمويل المستوردات وخدمة عوائد التمويل الخارجى). وأخيراً تفترض المعادلة عدم وجود ديون خارجية مستحقة على الاقتصاد القومى فى بداية الفترة، وبالتالى لا يوجد مشكلة لخدمتها.

للمزيد حول ذلك أنظر:

-رمزى زكى، بحوث فى ديون مصر الخارجية، مصدر سابق، ص ص ٢٥٥-٢٥٧.

- البنك المركزى الأردنى، دائرة الأبحاث والدراسات، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، عدد خاص، عمان، أيار ١٩٩٦.

- البنك المركزى الأردنى، دائرة الأبحاث والدراسات، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ٣٥، العدد ٨، آب ١٩٩٩.

- المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٩-٢٠٠٣).

ملحق رقم (١)
البيانات المستخدمة فى تقدير فجوة النمو (بالأسعار الجارية)

السنة	الزمن T	الناتج المحلى الإجمالى GDP	مخفض الناتج المحلى الإجمالى (GDPDE)	المدخرات المحلية (S)	الاستثمار (I)	المستوردات (M)	الصادرات (X)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
١٩٧٣	١	٢١٨,٣	٢٢,٩	٤٤,٨-	٣٩,٢	١٣٦,٤	٥٢,٤
١٩٧٤	٢	٢٧٤,٣	٢٧,٤	٥٠,٢-	٦٥,٦	١٩٦,١	٨٠,٣
١٩٧٥	٣	٣١٢,١	٣٠,٦	٥٩,٩-	٨٨,٨	٣٠١,١	١١٨,٩
١٩٧٦	٤	٥٤٧,٤	٣٤,٢	٧٥,٤-	١٩٣,٤	٤٥٢,٥	١٨٣,٧
١٩٧٧	٥	٦٧٦,٤	٣٩,١	٦٥,٨-	٣٧٧,٩	٥٧٢,٤	٢٢٨,٧
١٩٧٨	٦	٧٧٩,٣	٤١,٩	١٠٥,٧-	٢٦٣,١	٦٣٤,٩	٢٦٦,١
١٩٧٩	٧	٩٨١,٠	٤٧,٨	٢٠١,١-	٣٠٩,٩	٨٥٢,٢	٣٤١,٢
١٩٨٠	٨	١١٨٠,٣	٥١,١	٩٠,٢-	٤٣٣,٠	٩٩٣,٧	٤٧٠,٥
١٩٨١	٩	١٤٦٩,٣	٥٧,٧	١٢٨,٥-	٦٦٦,٨	١٤٢٧,٥	٦٣٢,٢
١٩٨٢	١٠	١٧٠١,١	٦٥,١	٢٣٤,٧-	٦٥٠,٨	١٥٥٥,٧	٦٧٠,٢
١٩٨٣	١١	١٨٢٨,٧	٨٦,٣	٢٢٣,٨-	٥٨٩,٨	١٤٥٣,٢	٦٣٩,٦
١٩٨٤	١٢	١٩٨١,٤	٧٣,٠	٢٠١,٦-	٥٧١,٢	١٥١٩,١	٧٤٦,٣
١٩٨٥	١٣	٢٠٢٠,٢	٧١,٥	٣٠٦,٣-	٤١٤,٩	١٥٠٢,٧	٧٨١,٥
١٩٨٦	١٤	٢١٦٣,٦	٧١,٦	١٢١,١-	٤٤٤,٣	١١٩٩,٥	٦٣٤,١
١٩٨٧	١٥	٢٢٠٨,٦	٧١,٠	٤٧,٩-	٥١٥,٦	١٣١٩,٧	٦٥٧,٢
١٩٨٨	١٦	٢٢٦٤,٤	٧٤,٢	٣٣,٦	٥٣٢,٥	١٥١٩,٧	١٠٢٠,٨
١٩٨٩	١٧	٢٣٧٢,١	٨٩,٨	١١٨,٢	٥٦٣,٢	١٨٠٤,٥	١٣٥٩,٥
١٩٩٠	١٨	٢٢٦٨,٣	١٠٠,٠	٢٧,٩	٨٥٠,١	٢٤٧٤,٣	١٦٥٢,١
١٩٩١	١٩	٢٨٥٥,١	١٠٥,١	٧٣,٥	٧٣٨,٥	٢٣٦٢,٦	١٦٩٧,٦
١٩٩٢	٢٠	٣٤٣٩,٠	١١٠,٨	٥٤,٠	١٢٠٨,٨	٢٩٧٤,٧	١٨١٩,٩
١٩٩٣	٢١	٣٨٠١,٧	١١٤,٢	٢٣٣,١	١٤٢٢,٧	٣١٥١,٧	١٩٦٢,١
١٩٩٤	٢٢	٤٢٤٦,٨	١١٦,٧	٤٣٦,٨	١٤٥١,٠	٣١٠٧,٦	٢٠٩٣,٤
١٩٩٥	٢٣	٤٥٠٦,٨	١٢٠,٧	٥٥٧,٧	١٥٥٤,٤	٣٤٣٥,٢	٢٤٣٨,٥
١٩٩٦	٢٤	٤٧١١,٠	١٢٣,٤	٢٥٤,٧	١٤٩٧,٤	٣٨٣٩,٩	٢٥٩٧,٢
١٩٩٧	٢٥	٤٩٤٥,٨	١٢٦,٨	١٧٧,٩	١٣٢١,٨	٣٦٧٦,٧	٢٥٣٢,٨
١٩٩٨	٢٦	٥٢٣٦,٦	١٣٠,٣	١٩٤,٩	١٣٠٨,٩	٣٦٨٣,٦	٢٥٦٩,٦

المصدر:
1- IFS Yearbook, International Monetary Fund, 1996, p. 464.
٢- البنك المركزى الأردنى، دائرة الأبحاث والدراسات، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، عدد خاص، عمان، أيار ١٩٩٦، ص ٤٩.
٣- البنك المركزى الأردنى، دائرة الأبحاث والدراسات، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ٣٥، العدد ٨، آب ١٩٩٩، ص ٨٢.

ملحق رقم (٢)

البيانات المستخدمة فى تقدير فجوة النمو (بالأسعار الثابتة ١٩٩٠=١٠٠)

مليون دينار

السنة	الناتج المحلى الإجمالى GDP (Y) ١٠٠×(٣÷٢) %	المدخرات المحلية (S) ١٠٠×(٣÷٤) %	الاستثمار (I) ١٠٠×(٣÷٥) %	المستوردات (M) ١٠٠×(٣÷٦) %	الصادرات (X) ١٠٠×(٣÷٧) %
١٩٧٣	٩٥٣,٢٧	-١٨٥,٦	١٧١,١	٥٩٥,٦	٢٢٨,٨
١٩٧٤	٩٠٢,٥	-١٨٣,٢	٢٣٩,٤	٧١٥,٦	٢٩٣,٠
١٩٧٥	١٠١٩,٩	-١٩٥,٧	٢٩٠,١	٩٨٣,٩	٣٨٨,٥
١٩٧٦	١٦٠٠,٥	-٢٢٠,٤	٥٦٥,٤	١٣٢٣,٠	٥٣٧,١
١٩٧٧	١٧٢٩,٩	-١٦٨,٢	٧١٠,٧	١٤٦٣,٩	٥٨٤,٩
١٩٧٨	١٨٥٩,٩	-٢٥٢,٢	٦٢٧,٩	١٥١٥,٢	٦٣٥,٠
١٩٧٩	٢٠٥٢,٣	-٤٢٠,٧	٦٤٨,٣	١٧٨٢,٨	٧١٣,٨
١٩٨٠	٢٣٠٩,٧	-١٧٦,٥	٨٤٧,٣	١٩٤٤,٦	٩٢٠,٧
١٩٨١	٢٥٤٦,٤	-٢٢٢,٧	١١٥٥,٦	٢٤٧٤,٠	١٠٩٥,٦
١٩٨٢	٢٦١٣,٠	-٣٦٠,٥	٩٩٩,٦	٢٣٨٩,٧	١٠٢٩,٤
١٩٨٣	٢٦٧٧,٤	-٣٢٧,٦	٨٦٣,٥	٢١٢٧,٦	٩٣٦,٥
١٩٨٤	٢٧١٤,٢	-٢٧٦,١	٧٨٢,٤	٢٠٨٠,٩	١٠٢٢,٣
١٩٨٥	٢٨٢٥,٤	-٤٢٨,٣	٥٨٠,٢	٢١٠١,٦	١٠٩٣,٠
١٩٨٦	٣٠٢١,٧	-١٦٩,١	٦٢٠,٥	١٦٧٥,٢	٨٨٥,٦
١٩٨٧	٣١١٠,٧	-٦٧,٤	٧٢٦,١	١٨٥٨,٧	١٠٦٥,٠
١٩٨٨	٣٠٥١,٧	٤٥,٢	٧١٧,٦	٢٠٤٨,١	١٣٧٥,٧
١٩٨٩	٢٦٤١,٥	١٣١,٦	٦٢٧,١	٢٠٠٩,٤	١٥١٣,٩
١٩٩٠	٢٦٦٨,٣	٢٧,٩	٨٥٠,١	٢٤٧٤,٣	١٦٥٢,١
١٩٩١	٢٧١٦,٦	٦٩,٩	٧٠٢,٧	٢٢٤٨,٠	١٦١٥,٢

تابع ملحق رقم (٢)

البيانات المستخدمة فى تقدير فجوة النمو (بالأسعار الثابتة ١٩٩٠=١٠٠)

السنة	الناتج المحلى الإجمالى GDP (Y) ١٠×(٣÷٢) %٠	المدخرات المحلية (S) ١٠×(٣÷٤) %٠	الاستثمار (I) ١٠×(٣÷٥) %٠	المستوردات (M) ١٠×(٣÷٦) %٠	الصادرات (X) ١٠×(٣÷٧) %٠
١٩٩٢	٣١٠٣,٨	٤٨,٧	١٠٩١,٠	٢٦٤٨,٧	١٦٤٢,٥
١٩٩٣	٣٣٢٩,٠	٢٠٤,١	١٢٤٥,٨	٢٧٥٩,٨	١٧١٨,١
١٩٩٤	٣٦٣٩,٢	٣٧٤,٣	١٢٤٣,٤	٢٦٦٢,٩	١٧٩٣,٨
١٩٩٥	٣٧٣٣,٩	٤٦٢,١	١٢٨٧,٨	٢٨٤٦,١	٢٠٢٠,٣
١٩٩٦	٣٨١٧,٧	٢٠٦,٤	١٢١٣,٥	٣١١١,٨	٢١٠٤,٧
١٩٩٧	٣٩٠٠,٥	١٤٠,٣	١٠٤٢,٤	٢٨٩٩,٦	١٩٩٧.٥
١٩٩٨	٤٠١٨,٩	١٤٩,٦	١٠٠٤,٥	٢٨٢٧,٠	١٩٧٢,١

تابع ملحق رقم (٢)

السنة	معدل الادخار المحلى = ×١٠٠ (S/GDP)	معدل الاستثمار = ×١٠٠ (1/GDP) %	معدل المستوردات = ×١٠٠ (M/GDP) %	ICOR = (I/ΔGDP)
١٩٧٣	٢٠,٥٢-	١٧,٩٦	٦٢,٤٨	-
١٩٧٤	٢٠,٣٠-	٢٦,٥٣	٧٩,٣٠	٤,٧-
١٩٧٥	١٩,١٩-	٢٧,٤٥	٩٦,٤٨	٢,٥
١٩٧٦	١٣,٧٧-	٣٥,٣٣	٨٢,٦٦	١,٠
١٩٧٧	٩,٧٣-	٤١,٠٩	٨٤,٦٢	٥,٥
١٩٧٨	١٣,٥٦-	٣٣,٧٦	٨١,٤٧	٤,٨

تابع ملحق رقم (٢)

السنة	معدل الإدخار المحلى = ×١٠٠ (S/GDP)	معدل الاستثمار = ×١٠٠ (1/GDP) %	معدل المستوردات = ×١٠٠ (M/GDP) %	ICOR = (I/ΔGDP)
١٩٧٩	٢٠.٥٠-	٣١,٥٩	٨٦,٨٧	٣,٤
١٩٨٠	٧,٦٤-	٣٦,٦٩	٨٤,١٩	٣,٣
١٩٨١	٨,٧٥-	٤٥,٣٨	٩٧,١٦	٤,٩
١٩٨٢	١٣,٨٠-	٣٨,٢٦	٩١,٤٥	١٥,٠
١٩٨٣	١٢,٢٤-	٣٢,٢٥	٧٩,٤٧	١٣,٤
١٩٨٤	١٠,١٧-	٢٨,٨٣	٧٦,٦٧	٢١,٣
١٩٨٥	١٥,١٦-	٢٠,٥٤	٧٤,٣٨	٥,٢
١٩٨٦	٥,٦٠-	٢٠,٥٤	٥٥,٤٤	٣,٢
١٩٨٧	٢,١٧-	٢٣,٣٥	٥٩,٧٥	٨,٢
١٩٨٨	١,٤٨	٢٣,٥٢	٦٧,١١	١٢,٢-
١٩٨٩	٤,٩٨	٢٣,٧٤	٧٦,٠٧	١,٥-
١٩٩٠	١,٠٥	٣١,٨٦	٩٢,٧٣	٣١,٨
١٩٩١	٢,٥٧	٢٥,٨٧	٨٢,٧٥	١٤,٦
١٩٩٢	١,٥٧	٣٥,١٥	٨٦,٥٠	٢,٨
١٩٩٣	٦,١٣	٣٧,٤٢	٨٢,٩٠	٥,٥
١٩٩٤	١٠,٢٩	٣٤,١٧	٧٣,١٧	٤,٠
١٩٩٥	١٢,٣٧	٣٤,٤٩	٧٦,٢٢	١٣,٦
١٩٩٦	٥,٤١	٣١,٧٩	٨١,٥١	١٤,٥
١٩٩٧	٣,٦٠	٢٦,٧٣	٧٤,٣٤	١٢,٦
١٩٩٨	٣,٧٢	٢٥,٠	٧٠,٣٤	٨,٥

المصدر:احتساب الباحثين بالاعتماد على ملحق (١).